كلمة المملكة العربية السعودية

أمام

مؤتمر مراجعة معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية للعام 2015

من 27 أبريل حتى 23 مايو 2015

يلقيها

السفير/ عبد الله يحيى المُعَلِّمِي

المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

الأمم المتحدة – نيويورك

السيد الرئيس،

يطيب لي ان أستهل كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر، وإنني على ثقة بأن ما تتمتعون به من قدرات دبلوماسية وخبرات واسعة سوف يسهم بلا شك في نجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه، مؤكداً عزم وفد بلادي التعاون معكم لإنجاح مهمتكم.

ويؤيد وفد بلادي ما تضمنه بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الإنحياز.

السيد الرئيس،

إلتزاماً من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية بوصفهما ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فانها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والامن الدوليين ونزع السلاح، وذلك ايماناً منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم ان يعيش بسلام واستقرار؛ وأن تعزيز مناخ السلم والامن الدوليين يتطلب إرادة سياسية صادقة وعزيمة قوية من جميع الدول وعلى الأخص الدول الحائزة على الأسلحة النووية حتى يتم التخلص من الاعتماد على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كأدوات للأمن القومي.

السيد الرئيس،

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية الجهود التي تحقق غايات عدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل التي تبدأ بإدراك ضرورة تبني المجتمع الدولي بأكمله لما هو قائم بالفعل من معاهدات وأطر قانونية وأخلاقية هادفة إلى التوصل إلى عالم خال من السلاح النووي لا سيما في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث إن إستتباب الأمن والإستقرار في أي منطقة لا يأتي عن طريق إمتلاك أسلحة ذات دمار شامل، إنما يمكن تحقيقه عن طريق التعاون والتشاور بين الدول، والسعي نحو تحقيق التنمية والتقدم، وتجنب السباق في إمتلاك هذا السلاح المدمر. وجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت مؤخراً عن تأييدها للوثيقة الصادرة عن مؤتمر فيينا الخاصة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

على الرغم من عالمية معاهدة منع إنتشار الأسلحة وكونها تشكل حجر الزاوية في بناء المنظومة الدولية لنزع السلاح وعدم الإنتشار، إلا إن الجهود الدولية في الإطار متعدد الأطراف لا تزال دون المستوى المطلوب، وهو ما يجعل المشهد السياسي مشوباً بالغموض.

إن المملكة العربية السعودية تؤمن يقيناً بأن بقاء المشهد الحالي على ما هو عليه من شأنه أن يجعل الأوضاع أكثر صعوبة، ذلك لأن إنعدام إحراز تقدم ملموس في تطبيق قرار جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية قد يدفع بإتجاه الإنزلاق إلى سباق التسلح النووي.

السيد الرئيس،

إنطلاقاً من موقف المملكة العربية السعودية الرامي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإن المملكة تعلن عن أسفها العميق لعدم عقد المؤتمر الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى - الذي كان مقرراً ان يعقد في هلسنكي بفنلندا في نهاية عام 2012 – وذلك بسبب رفض إسرائيل. وإنه من المؤسف حقاً ان يتوافر اجماع دولي ورغبة إقليمية ملحة في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وتقف إسرائيل حائلاً امام تحقيق رغبة شعوب المنطقة في العيش في منطقة خالية من الرعب النووي.

وترى المملكة العربية السعودية انه من المفيد لمعاهدة حظر الانتشار النووي ان لا تشعر الدول بالقلق أو الشك في حكمة قبولها للتمديد اللانهائي للمعاهدة، أو حتى انضمامها لها، وهو شعور يتزايد ما دامت إسرائيل لم توقع على المعاهدة.

السيد الرئيس،

تأمل المملكة العربية السعودية أن يؤدي الإتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في مدينة لوزان بسويسرا بين الدول الكبرى وإيران بشأن ملفها النووي إلى التوصل إلى إتفاق نهائي ملزم يؤدي إلى تعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة والعالم، ويطمئن دول المنطقة والمجتمع الدولي؛ وأن تلتزم إيران بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية واحترام سيادتها. وتؤكد المملكة من جديد على الحق

المشروع لدول المنطقة في الإستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معاير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها.

السيد الرئيس،

لقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن عزمها على تطوير برنامج طموح لإستغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمحافظة على المواد الهيدروكربونية القيمة للأجيال القادمة بشكل يتوافق كلياً مع متطلبات الأمن النووي وبما يلبي أقصى قدر ممكن من المعايير الإسترشادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراحل التخطيط والإنشاء والتشغيل. والمملكة ملتزمة بتأسيس نظام وطني محاسبي للرقابة والتحكم في المواد النووية، وتبذل قصارى جهدها في تطوير أجهزة الجمارك ومراقبة الحدود وجميع أجهزة إنفاذ القانون لمنع الإتجار غير الشرعي في المواد الخطرة والكشف عنه.

وختاماً السيد الرئيس،

لا يسع حكومة بلادي إلا أن تعيد تأكيدها على أن التخلص من الأسلحة النووية يشكل الضمان الأكيد في مواجهة إستخدامها أو التهديد باستخدامها، كما ترى المملكة العربية السعودية أخذ مخاوف العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على محمل الجد في ظل إستمرارية عدم الإستقرار في الشرق الأوسط والمخاطر المتعاظمة جراء الاحداث الأخيرة في المنطقة من خلال إعداد صك دولي ملزم يضمن سلامة وإستقرار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإزالة كامل أسلحة الدول النووية.

وشكراً السيد الرئيس،،،